

يتكون من 12 صالة عرض على 10 آلاف متر مربع

النصار: «أرض المعارض» تنجز دراسة التحول إلى «مدينة التجارة الدولية»

اكبر تحد يواجه مسيرة عمل الشركة اليوم هو عدم وجود بيئة طبيعية لمزاولة نشاطات الشركة بشكل كامل، موضحاً ان صناعة المعارض والمؤتمرات تحتاج دائماً الى بيئة داعمة من الدولة متمثلة في فكر واع لهذه الصناعة وابعادها مطلقاً بماهيبتها ودورها الاقتصادي للدولة، حيث تحتاج الى استراتيجيات حكومية تضعها الدولة وتطلب الالتزام بها وتراقب تنفيذها وتفعيلها.

وعن موقع الكويت من سيادة المعارض الدولية، افاد النصار بان الكويت تحتل موقعا متاخرا في مجال سيادة المعارض بين دول المنطقة بسبب دوامة الصراعات السياسية التي تمر بها البلاد الامر الذي جعل كل الانشطة الفاعلة والتي تحصد البلد معطلة مرعبا عن امله باقرار عدد من التشريعات والقوانين للخروج من ذلك الموقع المتأخر فضلا عن ضرورة اعادة الهيكلة المؤسسات الدولية للاستفادة من موارد المعارض التي تحصد عليها معظم دول العالم المتحضرة.

مع منحه صفحة اعلان ملون مجاناً ويوضع اسم وشعار الراعي على كل اعلانات الصحف التي تنشرها الشركة ووضعه كذلك على الموقع الالكتروني للشركة كما يحصل الراعي على 12 متراً مربعاً مجاناً مقابل الرعاية التي جانب اجراء مقابلة صحافية معه يتم نشرها في جميع الصحف المحلية.

وافاد النصار بان الشركات المشاركة في معارض الشركة تتمتع بمزايا كثيرة منها فرصة الالتقاء مع آلاف الزوار من اعتادوا على زيارة أرض المعارض مبيناً ان هناك ارتباطاً معنوياً بين العديد من العائلات الكويتية ومعارض الشركة التي تتواصل اقامتها سنوياً منذ اكثر من 30 عاماً مثل معرض الخريف للقطر ومعرض السيارات ومعرض الغذاء ومعرض «انفوكونتكت» اضافة الى موقع أرض المعارض البعيد عن زحام العاصمة وتوافر مواقف لآلاف السيارات وساحات للعب الأطفال وغيرها من المزايا الأخرى.

وحول أبرز التحديات والصعاب التي تواجه الشركة، قال النصار

البطالة في البلاد. وقال ان «معارض الشركة لا تعتبر ناجحة الا اذا حققت الفائدة المرجوة من اقامتها»، مؤكداً ان كل المعارض التي اقامتها شركة معرض الكويت الدولي على مدى السنوات الماضية قد حققت الفائدة المرجوة منها.

وحول مدى تأثير المعارض الخاصة التي تقام خارج أرض المعارض الدولية على معارض الشركة، قال النصار ان شركة المعارض الكويت الدولي ترى في اقامة المعارض الخاصة اثرها لنشاط المعارض في الكويت، حيث يستطيع المواطن ان يقارن ويقدر الى اقل من غيره.

وقال النصار ان الزائر لأرض المعارض الدولية سيلتقط حجم التطوير الهائل الذي ادخلته الشركة على صالات العرض في الكويت لتطوير الشركة القصيرة الأجل الذي يشمل كل صالاتها ومرافقها وحدائقها ومواقف السيارات التي حيث تم بالفعل انجاز التطوير الشامل للصالة رقم 4 والصالة رقم 8 ويجري العمل للانتهاء من تطوير

العملات الاستثمارية الى المكتب الاستشاري الألماني العالمي (بي. أم.جي) الذي يعد من اكبر المكاتب الاستشارية العالمية العاملة في مجال وضع تصاميم مراكز المعارض في العالم حيث سبق له ان وضع تصاميم مراكز معارض في كل من الامارات وقطر والسعودية وايران.

وحول عدد المعارض التي تقيمها الشركة في السنة، قال النصار ان متوسط عدد المعارض التي تقيمها وتنتظمها الشركة سنوياً 40 معرضاً ومهرجاناً، مبيناً ان أرض المعارض الدولية استضافت خلال العام الحالي نحو 65 مناسبة نظمت بمشاركة نحو 40 حدثاً والباقي معارض ومهرجانات ومناسبات تقيمها جهات محلية ودولية تتعاون مع شركة معرض الكويت الدولي بشكل دائم وبعضها لأول مرة.

واضاف ان أرض المعارض الدولية استقبلت على مدار العام الماضي ما لا يقل عن 1,200 مليون زائر ومن المتوقع الارتفاع بعد التغيير كثير العام الحالي، ان

العملات الاستثمارية الى المكتب الاستشاري الألماني العالمي (بي. أم.جي) الذي يعد من اكبر المكاتب الاستشارية العالمية العاملة في مجال وضع تصاميم مراكز المعارض في العالم حيث سبق له ان وضع تصاميم مراكز معارض في كل من الامارات وقطر والسعودية وايران.

وحول عدد المعارض التي تقيمها الشركة في السنة، قال النصار ان متوسط عدد المعارض التي تقيمها وتنتظمها الشركة سنوياً 40 معرضاً ومهرجاناً، مبيناً ان أرض المعارض الدولية استضافت خلال العام الحالي نحو 65 مناسبة نظمت بمشاركة نحو 40 حدثاً والباقي معارض ومهرجانات ومناسبات تقيمها جهات محلية ودولية تتعاون مع شركة معرض الكويت الدولي بشكل دائم وبعضها لأول مرة.

واضاف ان أرض المعارض الدولية استقبلت على مدار العام الماضي ما لا يقل عن 1,200 مليون زائر ومن المتوقع الارتفاع بعد التغيير كثير العام الحالي، ان

العملات الاستثمارية الى المكتب الاستشاري الألماني العالمي (بي. أم.جي) الذي يعد من اكبر المكاتب الاستشارية العالمية العاملة في مجال وضع تصاميم مراكز المعارض في العالم حيث سبق له ان وضع تصاميم مراكز معارض في كل من الامارات وقطر والسعودية وايران.

وحول عدد المعارض التي تقيمها الشركة في السنة، قال النصار ان متوسط عدد المعارض التي تقيمها وتنتظمها الشركة سنوياً 40 معرضاً ومهرجاناً، مبيناً ان أرض المعارض الدولية استضافت خلال العام الحالي نحو 65 مناسبة نظمت بمشاركة نحو 40 حدثاً والباقي معارض ومهرجانات ومناسبات تقيمها جهات محلية ودولية تتعاون مع شركة معرض الكويت الدولي بشكل دائم وبعضها لأول مرة.

واضاف ان أرض المعارض الدولية استقبلت على مدار العام الماضي ما لا يقل عن 1,200 مليون زائر ومن المتوقع الارتفاع بعد التغيير كثير العام الحالي، ان



عبدالرحمن النصار

الشركة تنظم 40

معرضاً ومهرجاناً على أرض المعارض سنوياً..

واستضافت في 2011

نحو 65 مناسبة

مناسبة

كونا: اكد نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي في شركة معرض الكويت الدولي عبدالرحمن النصار ان الشركة انتهت من دراسات الجوى والرسومات الخاصة بتحويل أرض المعارض الدولية الى مشروع «مدينة التجارة الدولية» في اطار توجيهات صاحب السمو الامير بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري في المنطقة.

وقال النصار في لقاء مع «كونا» ان مشروع «مدينة التجارة الدولية» يأتي ضمن خطة تطوير الشركة الطويلة الأجل حيث يتكون المشروع من 12 صالة عرض بمساحة اجمالية تصل الى 10 آلاف متر مربع تم تصميمها بحيث يمكن دمج جميع الصالات في حال وجود معرض واحد كبير كما يضم المشروع ثمانية أبراج تقام على طرفي المحاور الرئيسية للمشروع لتهيئة الكويت لاستضافة المعارض الدولية المتخصصة والمؤتمرات العالمية النوعية.

واضاف ان المشروع سيضم فندقاً عالمياً ومركزاً تجارياً ومكاتب تجارية حيث اسندت

«وثاق»: رفض 70٪ من وثائق تعويضات إصابات العمال بسبب إهمال أرباب العمل

تنطوي على جنابة او جنحة وهذا الوصف لا ينطبق على حالة وقوع الفعل نتيجة خطأ او اهمال ما دام لم يصل الى حد العمد. واذ ان وثيقة التأمين تغطي اي مطالبات ناتجة عن اصابات عمل خلال السنة التأمينية للوثيقة بما يتناسب مع شروط ومزايا التغطية كما يحق لفريق عمل التعويضات طلب اي مستند متعلق بالمخالفة بحسب نوعها.

تعويضاً قانونياً قصده المشروع جبر الضرر الذي لحق بالعمال نتيجة الإصابة أثناء العمل وبسببه ولم يستلزم للفضاء به وقوع خطأ من جانب صاحب العمل اكتفاء بحصول الضرر حيث يقوم على فكرة تحمل «التبعة».

ولفت الى انه يحق للعمال قانوناً ان يلجأ الى القواعد العامة في المسؤولية المدنية للتعويض عن اصابة العمل اذا ثبت ان الإصابة كانت ناشئة عن خطأ من جانب صاحب العمل يرتب مسؤوليته الشخصية طبقاً لاحكام القانون العام.

واشار الى ان صاحب العمل هو الملزم قانوناً بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية في اماكن العمل بما يكفل سلامة العاملين من مخاطره واضرارهم وفقاً لمواد قانون العمل، لافتاً الى انه بموجب العقد بين العامل وصاحب العمل الوطنية دعا الى «المؤمن» بتعويض «المؤمن عليه» بكل المبالغ التي يكون «المؤمن له» مسؤولاً عنها.

وقال عبدالعاطي ان سقوط الحق في التأمين مرسوم بان يكون مرتكب الفعل الضار المشمول بالتغطية التأمينية قد تعدد ارتكاب المخالفة التي

أكدت شركة «وثاق للتأمين التكافلي» ان سبب رفض 70٪ من وثائق التعويضات الخاصة باصابات العمال من قبل شركات التأمين هو اهمال ارباب العمل في سلامة العمال وعدم الالتزام باشتراطات الامن والسلامة.

وقال رئيس دائرة الموارد البشرية والخدمات والشؤون القانونية بالشركة ناصر عبد العاطي لـ «كونا» امس ان دفع التعويضات عن الاصابات والوفاة التي تحدث للعمال أثناء تاديتهم العمل ودون خطأ مقصود من الشركة يخضع لوصف اصابات العمل طبقاً لقانون العمل ومن ثم تشملته التغطية التأمينية.

واضاف عبدالعاطي ان صرف تلك التعويضات يتطلب ان تستلزم الوثيقة على تغطية اخطاء صاحب العمل او وفاة العامل في حادث نجم عن ادائه لعمله وبسببه وفقاً لقانون العمل وليس على اساس المسؤولية التقصيرية الناشئة عن خطأ صاحب العمل الا اذا كان صاحب العمل مشروطاً بالوثيقة بتغطيته تأمينياً من الاخطاء الناتجة عن مسؤوليته التقصيرية. ووضح ان «التعويض عن اصابة العمل التي قدرها قانون العمل يعد

«أسيلكو» تمتلك 90٪ من مشروع صناعي بالسعودية



أحمد السبيلى

أعلنت شركة أسيلكو العربية عن شراكة مع مستثمر سعودي لتأسيس شركة الصناعات الوطنية الكويتية للطبوق والخرسانة الجاهزة بالمملكة العربية السعودية برأس مال 20 مليون ريال وذلك لتنفيذ مشروع على مساحة 20 الف متر مربع بالمنطقة الشرقية بالمملكة. وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية الكويتية أحمد السبيلى ان شركة أسيلكو تمتلك 90٪ من المصنع الجديد مقابل 10٪ للمستثمر السعودي، مشيراً الى ان المصنع مزود بأحدث التقنيات والأفران البخارية الأوروبية المستخدمة في هذا المجال.

«ماستر كارد»: المستهلكون في الكويت ينفقون نحو 26٪ من دخلهم الشهري العائلي على البقالة والتسوق اليومي

المحلات، تأتي محلات الهايبر ماركيت في المرتبة الثانية من حيث مستوى الأقبال (78.0٪)، تليها المحلات المستقلة (30.3٪)، ومحلات مستلزمات العناية الشخصية او الميني مارت (23.2٪).

وفي هذا السياق اوضح مدير السوق لقطر وعمان والكويت لدى ماستر كارد العالمية صفوان خان: «لايزال مستوى الثقة لدى المستهلكين في الكويت يكتسب مزيداً من الزخم، ويعكس حجم اتفاق الأفراد على المستلزمات العائلية، مثل البقالة ومنتجات النظافة الشخصية ومواد التنظيف، هذه النتائج الأخيرة التي توصل اليها استطلاع ماستر كارد تشكل حافزاً لتشجيع محلات السوبر ماركيت والهايبر ماركيت والتجار الآخرين على تقديم عروض ترويجية متميزة لهذه الشريحة من المستهلكين كمكافأة لهم على ولائهم، ومن اللافت أيضاً ملاحظة ان هناك عدداً كبيراً من المستهلكين في الكويت الذين يفضلون استخدام بطاقات الخصم - الصراف الآلي الخاصة بهم لسداد ثمن مشترياتهم من السلع العامة، مما يشكل مؤشراً واضحاً على امكانيات نمو هذا القطاع في المستقبل».

المحلات، تأتي محلات الهايبر ماركيت في المرتبة الثانية من حيث مستوى الأقبال (78.0٪)، تليها المحلات المستقلة (30.3٪)، ومحلات مستلزمات العناية الشخصية او الميني مارت (23.2٪).

وفي المسح ان التعامل النقدي برز بمخافة كوسيلة الدفع الأكثر اقبالاً لسداد ثمن المشتريات العائلية العامة التي تقل قيمتها عن 13,96 ديناراً، وفيما يتعلق بحجم الانفاق الذي يتراوح بين 13,96 و27,92 ديناراً، فقد حظت بطاقات الخصم - أجهزة الصراف الآلي بنسبة (29.9٪) وطاقات الائتمان بنسبة (12.1٪)، الى جانب التعامل النقدي بنسبة (59.7٪) باقياً ملحوظ أيضاً، أما بالنسبة لمعاملات الشراء الخاصة بتسوق المستلزمات العائلية العامة فتزبد قيمتها عن 27.92 ديناراً، هذا وقد استأثرت بطاقات الخصم المباشر - أجهزة الصراف



صفوان خان

اظهر مسح أجرته ماستر كارد حصول لوبيات التسراء لدى المستهلكين في الكويت ان تسوق السلع العامة بما في ذلك مشتريات البقالة لا يزال يشكل اولوية مهمة للمستهلكين في الكويت، حيث ينفق المستهلكون الذين تم استطلاع آرائهم في الكويت 26٪ من دخلهم الشهري العائلي على تسوق السلع العامة مثل مشتريات البقالة، غير ان غالبية المستهلكين هناك (54٪) ينفقون ما بين 11٪ و30٪ من دخلهم الشهري العائلي على تسوق المنتجات العامة، وفي حين اظهر الاستطلاع وبمعدل وسطي ان السيدات (31٪) يملن الى الانفاق اكثر بكثير من الرجال (24.7٪).

ومن حيث عدد المرات التي يقوم بها المستهلكون بالتسوق، اظهر المسح ان 46٪ من المستهلكين في الكويت يقبلون على شراء البقالة والسلع العامة الأخرى مرة واحدة في الاسبوع على الأقل.

وكشف المسح ان محلات السوبر ماركيت هي من اكثر منافذ التسوق اقبالاً لهذه الفئة من الانفاق، حيث ابدى 87٪ من المستهلكين ميلهم لزيارة تلك



ناصر عبدالعاطي

خلال ندوة اتحاد الصناعات بعنوان «دور الكوادر في اختلال سوق العمالة الوطنية.. سبل إعادة التوازن»

الخرافي: أخطر من تداعيات الهدر المالي وإغداق الدولة على الموظفين

منحت أساساً بناء على ضغوط شعبية وليس وفقاً للأداء. وخطر من استمرار هجرة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص الى الحكومة لافتاً الى ان هناك أكثر من 700 كويتي انتقلوا الى القطاع العام في هذا العام. وتحدث عن اللجنة التي شكلت من أجل وضع الحلول المناسبة لتأثير الكوادر والرواتب على القطاع الخاص بالتعاون مع جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية والمجلس الخدمة المدنية.

وأضاف: اذا كانت الحكومة قد اخطأت فحزن حريصون على عدم الإنقاص على موازنة الدولة، واقترح ان يكون هناك حد ادنى للرواتب في القطاع الخاص تحده المؤهلات العلمية.

● أحمد يوسف

العمالة الوطنية من القطاع العام إلى الخاص. واعتقد ان اعتماد الدولة المناقصات باقل الأسعار ساهمت في الإضرار بالمنتج الوطني وبالتالي الخاص الى الحكومة لافتاً الى ان نسبة افضلية المنتج الوطني من 10 الى 20 في المئة بتصحيح الوضع. وتحدث عن اللجنة التي شكلت من أجل وضع الحلول المناسبة لتأثير الكوادر والرواتب على القطاع الخاص بالتعاون مع جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية والمجلس الخدمة المدنية.

وأوضح ان البرنامج قد عالج مؤخراً كوادر المعلمين في المدارس الخاصة والمهندسين العاملين في القطاع الخاص داعياً الحكومة الى وقف الهدر المالي الاحتكام الى العقل في إدارة قضايا البلد.

ولفت الى ان 85٪ من ميزانية الدولة تذهب للرواتب والكوادر التي

لميكروكيماويات يعقوب الكندري ان نسبة التكويت في الشركة بلغت 52٪، وأن من أهم التحديات التي تواجهها الشركة في التوظيف اعتبار الوظيفة الحكومية أكثر استقراراً من القطاع الخاص، حيث ان عدم وجود امان وظيفي في القطاع الخاص يعد مفهوماً خاطئاً فيما يخص إنهاء الخدمات إضافة الى ضغوط العمل في القطاع الخاص والوظيفة غير مجزية مادياً.

وأضاف قائلاً: «على الرغم من نجاح شركة ابكويت في توظيف عدد كبير من الكويتيين إلا أنه ما زالت هنالك العديد من التحديات المستقبلية والناتجة عن عدم وجود جهة مستقلة لتوازن عملية التعيين والتدريب والرواتب بين القطاعين الحكومي والأهلي، وعليه فلا بد من اتخاذ إجراءات إستراتيجية مدروسة فيما يخص الزيادات والكوادر على أن يكون أي توجه لزيادة الرواتب أو لإقرار الكوادر في القطاع الأخير مما يقابله زيادة أعلى منها في القطاع الخاص وذلك عن طريق برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة».

واقترح تشكيل لجنة مشتركة من كافة الأطراف من أصحاب القرارات لإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه القطاع الأهلي (مجلس الوزراء - مجلس الأمة - الخدمة المدنية - القانونيين - القطاع الخاص - جهاز إعادة الهيكلة).

من ناحية أخرى، طالب النائب السابق والمرشح الحالي في مجلس الأمة عدنان المطوع إقرار القوانين التي تدعم العمل في القطاع الخاص وبالتالي تحويل مسؤولية تشغيل

هناك صعوبة في أن يتمكن القطاع الخاص من منافسة الحكومة في سخائها المادي على الموظفين بحيث وصل متوسط الراتب في الوظيفة المدنية حوالي 3300 ديناراً سنوياً، بالإضافة إلى ما توفره الوظيفة الحكومية من بيئة عمل غير متدنية وتفوق غالباً إلى وظائف القطاع الخاص من حيث الرواتب وكفائه في الإنتاج وتوزيع إيرادات العائدات النفطية على حساب الأجيال القادمة.

وقال انه وفقاً لدراسة أعدتها اتحاد مصارف الكويت عام 2011، فان كلفة الرواتب للعام 1991 فقتز من 670 مليون دينار لتصبح فاتورة الرواتب في العام 2011 مبلغ 3700 مليون دينار، وبمعدل زيادة سنوية بلغ 7.7٪ وهو ضعف معدل نسبة التضخم المسجلة محلياً.

وأشار إلى ان القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة نما بحيث وصل عدد العاملين في هذا القطاع لعام 2009 الى نحو 112,650 موظفاً، إلا أن العام 2010 شهد انخفاضاً في مجموع العمالة ليبلغ 109,350 عاملاً وفقاً لإحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اي بانخفاض بلغ 3300 عامل بنسبة نحو 3٪ على الرغم من أن خطة التنمية اشارت إلى ضرورة رفع نمو فرص العمل في القطاع الخاص إلى 8٪ خلال سنوات الخطة مما يدل على ان الصناعة بدأت تفقد بعضاً من زخمها ونموها وازدهارها، وينم عن فشل خطة التنمية في تنفيذ هذا العمل في القطاع الخاص في الجانب الأساسي من أهدافها.

من جانبه، قال مدير إدارة الموارد البشرية في شركة ابكويت



حسين الخرافي وعدنان المطوع ومحمد صالح وفارس العنزي ويعقوب الكندري في جانب من الندوة (محمد ماهر)

عليها والعمل على تحقيقها بل تم التحرك ضدها والتصرف بخلافها. وتحدث الخرافي عن الظروف غير المشجعة التي آلت إليها الأوضاع العمل في القطاع الخاص والتي زادها صعوبة وتحدياً سيل الكوادر والزيادات التي تمت على رواتب الجهات الحكومية دون مبرر اقتصادي ولا اجتماعي تملبه ظروف ارتفاع نسب التضخم على سبيل المثال أو غلاء شديد في المعيشة أو خلاف ذلك من الاعتبارات.

ولفت الى ان تلك الكوادر قد نجم عنها آثار سلبية ستبقى الى امد بعيد، عملت على تجذير الخلل الهيكلي في اقتصاد الدولة وأدت إلى إيجاد شرح يزداد اتساعاً في جدار الجهود التي تبذلها الجهات المختصة ببرنامج إعادة الهيكلة لتعديس تركيبة سوق العمل ومساعي القطاع الخاص في استقطاب العمالة الوطنية.

وبيّن أنه بات من المستحيل إعادة خفض مستويات الأجور كما ان

عام 2010 لكون الأمور التنموية أصبح مخططاً لها وستعطي في طريق واضح المعالم، خصوصاً ان هناك رؤية مستهدفة وسياسات تم إقرارها لتنفيذ الخطة، ولكن التصح ان ما تم تنفيذه على أرض الواقع مختلف عما هو مرسوم له في الخطة.

واضاف في الكلمة التي قالها: «دون الخوف في تفاصيل هذا الاختلاف يمكن لنا التساؤل عما حدث بالنسبة للأهداف الإستراتيجية لخطة التنمية من قبل زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية وإعطاء القطاع الخاص الريادة بقيادة التنمية وفق آليات محفزة لذلك بالإضافة الى تطوير السياسات السكانية من خلال إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي وتحسينها في القطاعين العام والخاص».

وأعتبر ان هذه الأهداف -للاسف الشديد- ليس فقط لم يتم الحرص

المطوع: رفع نسبة

أفضلية المنتج الوطني إلى 20٪ كهدف بتصحيح

الوضع

الكوادري: عدم وجود

أمان وظيفي في

القطاع الخاص..

مفهوم خاطئ

● أولاً: ضرورة وقف إقرار الكوادر في القطاع الحكومي والتركيز بدلا من ذلك على مكافأة العاملين المتميزين وفقاً لألية عادلة في هذا الشأن.

● ثانياً: ان تقوم الحكومة بصرف بدلات للعمال الوطنية المشتغلة في القطاع الخاص لإعادة التوازن في الرواتب ومقارنتها مع القطاع العام كحل اضطراري لإصلاح الخلل القائم الذي تسببت فيه كوادر الحكومة.

● ثالثاً: تطوير وسائل جذب تلك العمالة وتشجيعها للانخراط في القطاع الصناعي.

● رابعاً: ان تتضمن مناهج طلبة المعاهد التطبيقية تدريباً ميدانياً في المصانع الوطنية ويكون شرطاً الزامياً للتخرج وذلك لتعزيز وتأمين مفهوم الإنتاج لدى الخريجين الجدد وتأهيل الطلبة للانخراط في سوق العمل لاحقاً، على ان تحسب أعداد الطلبة المدربين ضمن نسبة العمالة الوطنية المفروضة على المصانع وذلك كمكافأة لها وتقديراً لتعاونها في هذا البرنامج.

● أولاً: ضرورة وقف إقرار الكوادر في القطاع الحكومي والتركيز بدلا من ذلك على مكافأة العاملين المتميزين وفقاً لألية عادلة في هذا الشأن.

● ثانياً: ان تقوم الحكومة بصرف بدلات للعمال الوطنية المشتغلة في القطاع الخاص لإعادة التوازن في الرواتب ومقارنتها مع القطاع العام كحل اضطراري لإصلاح الخلل القائم الذي تسببت فيه كوادر الحكومة.

● ثالثاً: تطوير وسائل جذب تلك العمالة وتشجيعها للانخراط في القطاع الصناعي.

● رابعاً: ان تتضمن مناهج طلبة المعاهد التطبيقية تدريباً ميدانياً في المصانع الوطنية ويكون شرطاً الزامياً للتخرج وذلك لتعزيز وتأمين مفهوم الإنتاج لدى الخريجين الجدد وتأهيل الطلبة للانخراط في سوق العمل لاحقاً، على ان تحسب أعداد الطلبة المدربين ضمن نسبة العمالة الوطنية المفروضة على المصانع وذلك كمكافأة لها وتقديراً لتعاونها في هذا البرنامج.